الخ يعني هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو ساله الحبيب
الفراق لاجابه كراهة رد السايل وخص بيوم الرخا بالذكر لان
الانسان ربما يفارق الاحباب في الشدة وجملة وانت صديق
حالية فيتبين بها ان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه
وصف بقوله مربع بفتح الميم اي كثير العشب من مرع
الوادي اي كثر عشبه كامرع فوصف الغيث بمعنى وصف
الحال بوصف المحل وبضمها من ارتع الشي اي نما وكثر كراع
يربع ربعا افاده في القاموس والشمال الغياث بكسر المثلثة
فضرورة اي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها
غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط
عند الناظم والخبر اجعل جملة اي ان حذف الاسم
سوا كان ضمير شان اولا على مذهب المص فان ذكر الاسم
جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بانك
ربيع الخ من بعد ان وضع الظاهر موضع المضمر
للضرورة سبه ان المفتوحة الخ هذا جواب عما قيل
لماذا اعملوا ان المفتوحة واهملوا المكسورة غالبا وكان
اللايق التسوية او العكس لئلا يلزم مزية الفرع على
الاصل وحاصل الجواب ان الفرع قد يمتاز على الاصل
لمعنى فيه لا يوجد في الاصل لا تشبه الا الامر قد يقال
بل تشبيه كقيل وبيع ايضا لان يقال صيغة المجهول
محولة عن صيغة المعلوم لا اصلية فلذلك اي لكونها
اشبه بالفعل الخ اوثرت اي خصت وقوله على وجه الخ
ليس من جملة التفريع اذ لا ينتجه ما قبل التفريع

منو

فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق اي وعملت على وجه الخ اي لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على اصله
وبه يجاب عما قيل لم اعملوا المفتوحة في محذوف غالبا والمكسورة
في مذكور واجاب بعضهم بان ذلك اعطاء للاصل الاصل
والفرع الفرع وبهذا ايضا يجاب عما قيل لم اعملوا المفتوحة
في ضمير والمكسورة في ظاهر من جهة الاختصاص
اي بالاسماء وقوله وصليتها اي كونها حرفا موصولا
لمعمولها ويبطل عملها اي في الغالب لما سبق صدر
الجملة الخ اشار به الى ان الضمير لا يكون الى الخبر بتقدير مضاف
اي صدر الجزء لو عبر الشيخ بذلك لكان احسن وان كان المال
واحدا ودفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته ان الخبر
نفس الفعل فان قلت الظاهر ان الحرف الفاصل بين
ان والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل قلت المراد
صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي دعا اي
ذا دعا اي قصد به الدعا كما لا حسن ح الفصل اي
للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع
ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي
فعلها جامد او دعا لم يحتج لفاصل معها وافعل التفضيل لعل
على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم قبيح
لكن ينبغي ان يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين
المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع ان بعد العلم
والا لم يقبح كما في الروداني ويظهر ان ترك الفصل عند
وجود فارق اخر خلاف الاولى وانه من الفارق غير الفصل ظهور
رفع المضارع كما في ان تهبطين وبين رب الفعل